مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 15 / العـدد 01 / مارس 2021 / ص ص 75 - 82
Journal home page: http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

دور المرأة الجزائرية في تفعيل عملية التنمية

The role of Algerian women in activating the development process

حورية مرصالي [1] ، مونية زوقاي [2]
[1] جامعة المدية (الجزائر) ، ayamouna47@gmail.com
[2] جامعة البليدة 2 (الجزائر) ، ayamouna47@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/06/14 تاريخ القبول: 2019/06/27 تاريخ النشر: 2021/03/31

ملخص:
تسعى مختلف البلدان إلى تحقيق التنمية الشاملة لمختلف جوانب المجتمع ألاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والصحية، وخاصة البلدان النامية، وذلك بغية ركب الدول المتقدمة التي قطعت أشواطا طويلة في عدة مجالات، وانطلاقا من إن تحقيق عملية التنمية الشاملة يتطلب الإفادة من الإمكانات المتاحة كلها في المجتمع، وإشراك الطاقات البشرية القادرة على المساهمة في انجاز التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع، كان الاهتمام بالمرأة التي تشكل نصف الطاقات البشرية للمجتمع، لإشراكها في انجاز هذه العملية إلى جانب الرجل ضرورة ملحة وحيوية للانطلاق بهذه المجتمعات من حالتها الراهنة إلى حالة أكثر تقدما, ومن هنا جاءت هذه الدراسة هو تفعيل دور المرأة الجزائرية في عملية التنمية المستدامة.
كلمات مفتاحية: المرأة، التنمية، الدور، التمكين، النوع الإجتماعي.

ABSTRACT:
The various countries seek to achieve the comprehensive development of the various aspects of the economic, social, cultural and health society, especially the developing countries, in order to ride the developed countries that have made great strides in many areas. In order to realize the comprehensive development process, And the involvement of human potentials capable of contributing to the achievement of the comprehensive and sustainable development of society, the attention to women, which constitute half of the human energies of society, to engage in the completion of this process, along with men is an urgent and vital to launch these communities of their status the current situation is more advanced. Hence, this study is to activate the role of Algerian women in the process of sustainable development.
Keywords: Women, Development, ROL, Empowerment, gender.

- المؤلف المرسل: مونية زوقاي

1- مقدمة:

تواجه مجتمعات البلدان النامية جملة من المشكلات المتنوعة التي تقف حائلا أمام انجاز التنمية الشاملة فيها، ومن هذه المشكلات الأساسية مشكلة الاستثمار الاقتصادي الأمثل للموارد البشرية، التي تعد العنصر الأكثر أهمية من عناصر عملية الإنتاج الأخرى، فمن دون الإنسان لايمكن الإفادة من الموارد المادية ومن رأس المال في إنتاج الخيرات الضرورية لاستمرار الحياة البشرية على الأرض فالإنسان هو المنفذ للتنمية، إما تحسين وضعه والارتقاء به اجتماعيا وعلميا وسياسيا وثقافيا ومهنيا ورفع مستواه المعيشي، فهو الهدف من التنمية وانطلاقا من أن المرأة تشكل نصف المجتمع البشري، ومن أن التنمية الحقيقية تتطلب استثمار الطاقات البشرية كلها دون استثناء بدأ الاهتمام بالمرأة بغية تزويدها بالمعرفة العلمية والمهارات والخبرات التي تمكنها من المساهمة في عملية التنمية المستدامة.

2- تحديد المفاهيم:

2-1- مفهوم الدور:

عرفت نادية جمال الدين الدور بأنه مجموعـة من الصفات والتوقعات المحددة اجتماعياً والمرتبطة بمكانة معينة, والدور له أهمية اجتماعية لأنه يوضح أن أنشـــطة الأفراد محكومة اجتماعياً، وتتبع نماذج سلوكية محددة، فالمرأة في أسرتها تشغل مكانة اجتماعية معينة، ويتوقع منها القيام بمجموعة من الأنماط السلوكية تمثل الدور المطلوب منها. وبالنسبة للمرأة فالدور المعياري لها كامرأة وزوجة وأم، أي الدور الذي يتوقعه منها القيام به، يتفق اتفاقاً كبيراً مع دورها الفعلي إن لم يتطابق معه. (نادية جمال الدين،2012، ص21)

2-2- مفهوم المرأة:

تعرف المرأة لغويا:" بأنها العشق الثاني من الإنسان لهذه الأرض ولفظه للمرأة في اللغة العربية مشتقة من فعل (مرا) وتعني كمال الإنسانية ومن هنا كان المرء هو الإنسان والمرأة هي مؤنث الإنسان. (زينب محمد صالح العزوي،2008، ص60)

ويمكن تعريف المرأة: هي كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية كاملة أسوة بالرجل، ولها حقوق ووجبات متساوية للرجل في جميع مجالات الحياة. (سعد طه علام،2008، ص263)

كما تعرف المرأة: هي عماد المجتمع وهي نصف الحاضر وكل المستقبل فهي نصفه والمسؤولية عن النصف الأخر وهي التي تبني الجيل القادم. (ناصف عبد الخالق، 1981، ص9)

2-3- مفهوم التنمية:

هي عملية مخططة وموجهة لإحداث التغيير في اتجاه بناء الدولة أو تطوير هذا البناء و هذا التغيير الذي لا ينتظر أن يتم دون وجود خطة تضعها وترها السلطة العامة في بلد ما مستعينة في ذلك بالمبادئ الرئيسية والفنون المستقرة في عمليات التنمية.(مهى سهيل المقدم، 1989، ص22)

وتعرف التنمية على أنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين. (عدنان أبو صالح، 2006، ص76)

فالتنمية: هي عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل وبما يتفق مع احتياجات وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. (مولود زايد الطيب، 2001، ص14)

التنمية بمفهومها الشامل تعني توفير الآليات والأساليب والوسائل لكل فرد للحصول على فرص متساوية ومتكافئة، وهي بهذا المفهوم تركز على البعد الإنساني، أي بمعنى آخر تجعل الفرد مشاركا مستفيدا من عمليات التنمية، وتشمل التنمية أربعة عناصر رئيسية:

- الإنتاجية: توفير الظروف المناسبة للأفراد حتى يتمكنوا من رفع إنتاجيتهم.
- العدالة الاجتماعية: تساوي الأفراد تساوي الأفراد في الحصول على نفس الفرص.
- الاستدامة : ضمان حصول الأفراد على تنمية مستدامة أو مستمرة.
- التمكين: توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية، حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد التي تعنيهم. (رفيقة سليم محمد،2000، ص13)

أما التنمية لغوياً معناها الزيادة والتحسين والتوسع، أما مصطلحاً فقد عرفت كتطور أفرزته السياسات الدولية المتبعة في هذا المجال، ويتغير محتوى هذا المصطلح حسب تغير المقاييس والمؤشرات الموضوعية له، علماً بان هذه المؤشرات تحتاج بشكل دائم إلى المراقبة والمراجعة قصد التغيير من ناحية والتنبوء بالأداء المستقبلي من ناحية أخرى، برز هذا المصطلح في فترة الأربعينيات التي بدأت فيها بعض الدول التحرر من الاستعمار، والتي أفرزت أمم جديدة، تبين لها في حينه أن عليها أن تعرف مجموعة من التغيرات العميقة اجتماعياً واقتصادياً كي تصل إلى مرحلة التنمية. وقد كان يستخدم في تلك الفترة " البلدان المتقدمة و البلدان المتخلفة " واعتمد هذا التعرف على التنمية أو النمو الاقتصادي إطارا مرجعيا. وبما أن التسمية اعتمدت على أساس التنمية والتنمية عملية متغيرة بشكل متتابع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قبل أن تكون هدفاُ أو مستوى معين في التطور المجتمعي ومن هذا المنطلق، ألغيت عبارة " البلدان المتخلفة " لأنها تدل على حالة واحدة فقط واستبدالها بكلمة " البلدان النامية أو في طريق النمو" (حامد عمار،1992، ص20)

3- دور المرأة في التنمية:

تعد النظرة إلى التنمية متكاملة في الوعي ومنعكسة على ممارسة في ظل المعرفة عناصر هذه التنمية التي تشكل محور الدفع والنهوض بالتنمية ومحور الأمل الاجتماعي من حيث وصول للهدف، وفي التنمية مجالات تختلف من حيث المفاهيم أو التسميات لكنها في النهاية تصب في تحقيق هدف واحد هو إسعاد الإنسان على النحو الأتي:

- 1- المجال الاقتصادي للتنمية: يهتم بتحديد الأهداف المادية للتنمية، ثم يسعى إلى حصر الموارد المادية المتاحة للجميع محاولا في النهاية في ضوء خطة واضحة الملامح أيا كان مداها الزمني أن يضع قائمة بالأولويات محددا ذلك ببدائل مختلفة للوصول إلى الهدف نفسه.
- 2- المجال الاجتماعي للتنمية: ويسعى الى الاهتمام بالعنصر البشري بمكوناته المتعددة القيمية والنفسية والحضارية، ويتمثل ذلك الاهتمام، بإعداد الفرد بوصفه كائنا بشريا من حيث تعليمه وتدريبه وإكسابه الخبرة، فضلا عن تحديد المستهدف من القيم المجتمعية الجديدة سعيا وراء تلقينها لذلك الفرد المفترض إعداده، حتى يكون عنصرا معضدا ومشجعا لبرامج التنمية، لا معارضا ومثبطا لها. (محمود الكردي، 1998، ص ص. 4-5)
- 3- المجال السياسي: يهتم بتحديد دور الجهاز السياسي في عملية تنبع أصلا من فهم واقعي لإمكانيات المجتمع الاقتصادي، وتحليل عميق لبنائه الاجتماعي، فضلا عما يتوقع أن ينجم عن تلك القرارات من فعل رد سياسي لدى أبناء المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى استقراره أو عدم استقراره (سجا طه الزعبي،2010، ص55)

ومن هنا فقد كتب الكثير عن دور المرأة في التنمية في بلدان العالم الثالث وعن ضرورة إدماج المرأة بشكل أفضل في عملية الإنتاج الاقتصادي ففي الوقت الذي لا يناقش فيه على الإطلاق مبدأ الرجل كطاقة بشرية يجب تنميتها وتطويرها واستخدامها بكفاءة في عملية الإنتاج فان مساهمة المرأة في الإنتاج تبدو معقدة لكونها هي التي تنجب كما هي التي تتحمل المسؤولية الكبرى في عملية الرعاية والعناية بالأطفال. (عبد الكريم حسن، 2000، ص198)

وقد تزايدت الدعوات إلى الاهتمام بالمرأة كونها ركنا أساسيا من أركان التنمية من خلال تنميتها والاهتمام بها، فكونها قادرة على الحفاظ على أسرتها وإدارتها بالشكل الذي يضعها في الموقع الفاعل في تنمية المجتمع، يجعلها قادرة على تكون نفسها ركنا أساسيا في هذه التنمية.(مسعد الفاروق حمودة، 1981، ص15)

إن ظاهرة خروج المرأة للعمل لم تظهر عشوائيا بل خضعت إلى عوامل عديدة ومتداخلة بل دفعت المرأة دفعا إلى المساهمة في تنمية مجتمعها، وقد بينت الدراسات أن نجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله، وللمرأة في حركة التنمية وفي مواجهة ما يحيط بها من مشكلات دور لا يقل عن دور الرجل باعتبارها عنصرا فعالا ومهما وقوة من قوى الإنتاج، وباعتبارها أيضا موضوعا للتغيير ومحدثا له.

4- النوع الاجتماعي (الجندر) كجزء من خطة العمل في برامج التنمية:

بالرغم من التغيير الاجتماعي والخطابات الرسمية الناتجة عن المؤتمرات الدولية التي خصت المرأة ، فلا زال مخططو برامج التنمية في العالم العربي بالذات، ينظرون إلى المرأة من منطلق وضعها التقليدي في المجتمع، وبالتالي دورها الإنجابي فقط، ويتجاهلون أدوارها الإنتاجية الأخرى داخل الأسرة وخارجها، وتؤدي هذه الرؤية إلى عجز خطط وبرامج التنمية على تلبية احتياجات المرأة المتنوعة وإهمال أدوارها المتعددة وبالتالي فشل الكثير من المشاريع في تحقيق الأهداف المرجوة.

شهدت عقود التنمية الأربعة تدرجاً للاعتراف بدور المرأة في التنمية، حيث أن العقد الرابع أعطى الأولوية لموضوع المرأة من خلال تبني مفهوم " الجندرة "، فأصبح بالإمكان إقناع المسئولين ومخططي البرامج والمشاريع التنموية بأن قضايا التفاوت بين الجنسين حقيقية موجودة ومتنوعة، وان كانت تختلف حدتها من بلد إلى أخر ومن بيئة إلى أخرى داخل البلد الواحد، كما أصبح من السهل إقناعهم بأن النساء يعانين من هذا التفاوت في جميع أنحاء العالم ولكن مع اختلاف هذه المعاناة في حدتها باختلاف البلدان والفئات الاجتماعية.

إن قضية مشاركة المرأة في التنمية لا تعني فقط تنمية قدراتها، بل أيضا تعني معالجة قضايا النوع الاجتماعي والتي لا تعتبر فقط مسألة عدالة اجتماعية أو مساواة أو تمكين، وإنما تعني مسألة بقاء وتطور من أجل الخروج من حلقة ثالوث الفقر والجهل والتخلف والدخول الحقيقي في التنمية بمفهومها الشامل والكامل, وانطلاقاً من جعل الجندر ومفهوم الفوارق بين الجنسين جزءاً من خطة العمل في برامج التنمية فلا بد من إدخال مفهوم الجندر ضمن كافة البرامج والنشاطات التي تصب في عملية التنمية، بمعنى أخر تركيز مفهوم التنمية على الانسان سواء كان رجلا ام امرأة حيث وتشكل هذه المقاربة استراتيجية تجعل الاهتمام بالمرأة جزءاً لا يتجزأ من البرامج التنموية. (عبد الحميد محمد الهاشمي،1989، ص85).

لماذا الجندر في التنمية؟

التخطيط عملية مستمرة يومية تتعرض لها كل القطاعات، ويمكن أن يكون التخطيط على مستويين:

- على مستوى الدولة: ويسمى هذا بالتخطيط التنموي ، ويحتاج هذا النوع من التخطيط إلى إعداد من المختصين، ونشر الوعي، واستخدام المرونة اللازمة لمواجهة التغييرات في المجتمع

- على مستوى المجتمعات المحلية: وذلك لتنفيذ الخطة الوطنية، ولابد لذلك من وضع خطط صغيرة قابلة للتنفيذ، مرتبطة باحتياجات كل مجتمع محلي على حده، وعليه تكون هذه الخطط استجابة لاحتياجات ومشاكل تلك المجتمعات، وعلى ضوء مقدرتها ومواردها المالية والبشرية. (أمل القبيسي،2010، ص55)

أن التخطيط التنموي الذي ساد في معظم البلاد العربية قد اثبت عجزه عن تحقيق طموحات الأفراد رجالا ونساء، وكانت من نتائجه ازدياد الفقر واتساع الهوة بين الطبقات. وبالرغم من مناداة معظم الدول العربية بالعمل على تحقيق التنمية المستدامة إلا أنها ما زالت تعاني من مشكلات وتحديات عديدة. وعلى الرغم مما حققته مسيرة التنمية في عدد من الدول من انجازات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسكانية والصحية، إلا أن مسيرة التنمية ما زالت متعثرة ويعود ذلك إلى عوامل عديدة في مقدمتها سوء استثمار الموارد البشرية وخاصة النسائية، إذ أن عدم استثمار وتنمية الثروة البشرية النسائية تعتبر الحلقة المفقودة في تنمية الدول العربية

وحتى يمكن أن نجعل الجندر جزءاً من عملية التنمية، ولأجل تحقيق هذا الهدف فلا بد في البداية البحث عن العوامل التنظيمية لتخطيط النوع الاجتماعي وتحليلها لتطوير البرامج المخطط لها، ثم وضع استراتيجيات لدمج الجندر في برامج التنمية ومن ثم تحديد طرق التنفيذ والرصد والتقويم

5- أهداف حساسية الجندر والمؤشرات

ماهي أهداف الجندر؟ تشتمل هذه الأهداف على التغييرات المتعلقة بالجندر وتطوير الحياة الاجتماعية الاقتصادية وفيما يلي بعض الامثلة على أهداف استجابة الجندر:

- المشاركة المتزايدة للمرأة الريفية في الإنتاج الزراعي.
- الفجوة المتناقصة بين مشاركة قوة العمل ومعدلات التشغيل للرجال والنساء.
- الشراكة المتزايدة بين الأزواج والزوجات في العمل المنزلي ومهام رعاية الأطفال.
- حماية المساواة في فرص العمل.
- تعزيز البرامج التعليمية الحالية لأصحاب العمل وخاصة النساء.
- إلغاء الصور التقليدية والنمطية لأدوار الرجال والنساء في الكتب المدرسية.
- تأسيس برامج التدريب للمرأة الريفية حول القيادة ومهارات التنظيم وإدارة المشاريع.

ماهي مؤشرات الجندر؟ هي مقاييس محددة أو أهداف يمكن من خلالها تقييم تحقيق أهداف الجندر، وتهدف المشاريع التي تستهدف مثل هذه المقاييس الى:

- تطوير إطار عمل للمؤشرات المفيدة لصياغة وتقدير ورصد وتحديث المفاهيم في هذا المجال. - تقييم البيانات ووجود الفجوات بين الأجيال واستخدام إحصاءات الجندر.
- التوصية بنظام مُجد لتوفير قاعدة البيانات المنتظمة وإنتاج إحصاءات الجندر ومؤشراتها.

قضايا تتعلق بتطوير أهداف حساسية الجندر وعند تطوير أهداف حساسية الجندر, لاتكفي أن نضيف الجندر كمتغير في إطار عمل البرنامج ، بل يجب أن يدمج الجندر في جميع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للتنمية. (أمل القبيسي، 2010، ص85) وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح ذلك:

- النساء في البرامج الحياتية: يجب تمكين المرأة من الحصول على القروض والبرامج الحياتية، وهذا لا يتم طبعا إلا بتعزيز آليات رعاية الأطفال.
- النساء في السياسة: إن معظم القوانين تسمح للنساء والرجال دخول المعترك السياسي ، ولكن الحقيقة هي أن النساء اللواتي سيتولين رعاية الأطفال بحكم دورهن الاجتماعي يجدن صعوبة في العمل بالسياسة والتوفيق بينها وبين متطلبات رعاية أطفالهن.
- النساء والتدريب : ينصب الاهتمام في الدورات التدريبية التي تعقدها الجهات المعنية على الرجال من حيث تدريبهم على الآلات في حين تركت النساء للتدريب على الحِرف اليدوية. (أمل القبيسي، 2010، ص86)

6- التحديات التي تواجه المرأة:

إن التحديات التي تواجه المرأة مختلفة ومتنوعة ومعقدة وهي تختلف من مرحلة إلى مرحلة أخرى ومن زمان ومكان إلى آخر في المجتمع الجزائري . لذا سنحاول أن نستعرض البعض منها والتي نرى بأنها جديرة باهتمام الباحثين في مجال التنمية:

6-1- الأمية و انخفاض المستوى التعليمي والثقافي:

يعد التعليم من مؤشرات درجة تطور البلد وتقدمه ومدى قدرته على استيعاب التكنولوجيا العصرية وحجم الإمكانيات الذهنية الموجودة فيه، التي تعد الأساس للنهوض بأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ومن ثم نمو المستوى التعليمي المترافق مع نمو السكان، وهو ظاهرة حضارية يمكن أن تفرز أثارا اقتصادية واجتماعية ايجابية. فالتنمية الاجتماعية تهدف إلى إحداث تغييرات في الناس وتغيير داخل عقول البشر. وتعمل على إعداد المواطن الصالح القادر على دفع عجلة الإنتاج. (مسعد الفاروق حمودة ، 1981، ص16)

6-2- العادات والقيم والمعتقدات الاجتماعية:

عرف المجتمع الجزائري بنظامه القرابي وهذا النظام كان يمثل ركيزة أساس في الحياة الاجتماعية وسيرها وتقدمها. ويؤكد هيجن أن العادات والتقاليد الاجتماعية تمارس دورا سلبيا على تنمية المجتمع بوساطة توارث مجموعة من السلوكيات من خلال: (احمد الربيعاية، 1988، ص134)

- انتقال السلوك من جيل إلى أخر بشكل جامد إجمالا.
- تحكم العادة والتقييد بالسلوك والقانون.
- وجود نظام اجتماعي تحكمه مرتبية جامدة.
- تحديد المكانة الاجتماعية للفرد ولاديا مما تحدد من خلال الكفاءة.
- إنتاجية منخفضة واهم من ذلك، إن هناك مقاومة للتغيير ورضوخ لسيطرة البيئة، مع بنى الاجتماعية ذات نمط تسلطي، تنشأ معها شخصية ذات بنية سلطوية، مما كون نظاما من العلاقات يتصف بالسيطرة ولرضوخ والامتثال، يعرقل عملية التغير من خلال سد السبيل أمام ظهور قوى الرفض، وهذا الوضع يعارض الهدف من عملية التحديث والتنمية والنهوض بحياة المجتمع والانتقال بها من حالتها الجامدة بتقاليدها وعاداتها، إلى حالة أكثر ديناميكية ومرونة تستطع التفاعل والاستيعاب لكل ما هو جديد ونافع للكل الاجتماعي.

وما يجعل القيم الاجتماعية التقليدية معيقة للتنمية الاجتماعية وغيرها هو تكريس الممارسات والسلوكيات الاجتماعية بمرجعية تقليدية جامدة كما يشير إلى ذلك "اندرو" و"بستر"في تحديده لخصائص المجتمع التقليدي على النحو الأتي:

- سيادة قيمة تقليدية نفسها أي أن الناس يتجهون إلى الماضي ويفتقرون إلى القدرة الثقافية على التوافق مع الظروف الجيدة. (اندروا وبستر،2000، 116)
- نسق القرابة هو الإطار المرجعي الحاسم لكل الممارسات الاجتماعية لكونه الوسيلة الأولى التي من خلا لها تنظم كل العلاقات الاقتصادية والسياسية والقانونية، فموقع الإنسان في نسق القرابة، ومن ثم في المجتمع يورث ويكتسب، أي انه انعكاس للأسرة أو القبيلة التي يولد فيها، ويتغير موقع الإنسان فقط حينما يصعد في سلم التدرج الأسري، فالمكانة إذن لا تكتسب ولكنها تتحقق أو تأتي عن طريق النسب أو علاقات القرابة. (تغريده شرارة، 1999، ص61)
- لأعضاء المجتمع التقليدي مدخل عاطفي وخرافي وقدري في النظر لما حولهم، وما سيحدث ل محالة وان كل شيء هو من عزم الأمور. (باقر سلمان النجار، 2000، ص34)

3-6- التمييز النوعي بين الرجل والمرأة:

على الرغم من إعلان الدساتير الجزائرية على اختلاف مراحل تطور الحياة الاجتماعية والسياسية في الجزائر المساواة بين الرجل والمرأة، إلا انه مازال هناك تمايزا بين الرجل والمرأة ويأتي هذا التمايز من الحكم القبلي من عدم قناعة بتوفر القدرات والمهارات اللازمة لاحتلال المناصب الادراية والسياسية.

إن محدودية إسهام المرأة في التنمية يعود إلى الوضع المرأة التقليدي فالتمييز ضد المرأة ملموس منذ مجيئها، إذ أن تفضيل إنجاب الذكور على الإناث أحد المسائل التي مازالت قائمة في المجتمع العربي بغض النظر عن نوعيته (حضري، ريفي)، ولقد واجهت المرأة في الجزائر كما في سائر البلدان النامية نوعا من التمييز الجنسي على مدى قرون مما جعل اشتراك المرأة في القطاع العلمي محدودا، كما بقي استحقاقا للمساواة بموجب القانون موضع أخذ ورد والأسباب بطبيعة الحال معقدة، والسبب الرئيسي يعود إلى تزايد المطالبة بدعم دور المرأة في مشاريع الإنماء كشريك متساو مع الرجل. (باقر سلمان النجار، المرجع السابق، ص35)

4-6- المعوقات السياسية والإدارية:

وهي المعوقات التي تتصل بمدى قدرة النظام السياسي في تفعيل سياسات التنمية معتمدا على الفلسفة التنموية والاجتماعية في المجتمع. وهنا يمكن توضيح البعض من المعوقات:

- التداخل بين مركزية السلطة السياسية ومركزية اتخاذ القرار ولا مركزيتهما.
- ضعف أو غياب المشركة السياسية(الشعبية) في عملية التخطيط للتنمية.
- وجود البيروقراطية والروتين السياسي والإداري الذي يقيد عملية التنمية.
- انتشار الفساد المالي والإداري على صعيد مؤسسات الدولة المختلفة.
- ضعف دعم القطاع الخاص في تمويل مشاريع التنمية.

7- الخاتمة:

تشكل المرأة نصف شريحة المجتمع، وبعبارة أخرى نصف القوة البشرية التي يمكن الإفادة منها على أكمل وجه في عملية التنمية المستدامة للمجتمع، وذلك في حال تمكن المجتمع بمكوناته كلها من توفير الظروف المناسبة لتفعيل دور المرأة في عملية التنمية المستدامة والشاملة، وهذا يتطلب إنشاء مراكز لإعداد المرأة وتأهيلها وتدريبها جنبا إلى جنب مع الرجل، وإفساح المجال لها لتعمل الى جانب الرجل مع مختلف ميادين الحياة.

- قائمة المراجع:

اندروا وبستر. (2000). مدخل إلى علم الاجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

باقر سلمان النجار. (2000). الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية، بحث منشور في مجلة المستقطب العربي، العدد120، بيروت, لبنان.

زينب محمد صالح العزاوي. (2008). العوامل الاجتماعية والثقافية وأثرها في تكوين شخصية المرأة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب.

سجا طه الزعبي. (2010). دور المرأة في الاقتصاد المنزلي في محافظة درعا، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الزراعة، جامعة حلب.

سعد طه علام. (2008). التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة, مصر.

عدنان أبو مصلح. (2006). معجم علم الاجتماع، دار المشرق الثقافي ، ط1، الأردن.

مسعد الفاروق حمودة. (1981). التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية, مصر.

مهى سهيل المقدم. (1989). مقومات التنمية الاجتماعية وتحديات تطبيقها على الريف اللبناني، معهد الإنمائي العربي, ط1، لبنان.

مولود زايد الطيب. (2001). التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية للنشر، عمان.

ناصف عبد الخالق. (1981). دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 4.

تغريد شرارة. (1999). مكانة المرأة وعلاقتها بالخصوبة وتنظيم الأسرة، بحث منشور في المجلة العلوم الاجتماعية، ع2، مصر.

زينب محمد صالح العزاوي. (2008). العوامل الاجتماعية والثقافية وأثرها في تكوين شخصية المرأة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب.

عبد الكريم حسن. (2000). المنعكسات الاجتماعية للتنمية، مجلة جامعة دمشق، م17، ع1.

محمود الكردي. (1989). اجتماعات التنمية، دار المعارف، القاهرة, مصر.

رفيقة سليم محمود. (2000). المرأة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، دار الأمة، مصر.

حامد عمار. 1992). بناء الإنسان العربي، مركز ابن خلدون للدراسات النمائية، القاهرة, مصر.

أمل القبيسي. (1990). المرأة العربية للتنمية والمستدامة نحو رؤية عربية مشتركة، مجلة العلوم الاجتماعية ، ع7.

نادية جمال الدين. (2012). المرأة الريفية وأدوارها الاجتماعية ومحدداتها, دار العزة, القاهرة, مصر.

عبد الحميد محمد الهاشمي. (1989). المرشد في علم النفس الاجتماعي، المؤسسة العربية للنشر، عمان.